8 June 2018
Arabic
Original: Spanish

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

نيويورك، ١٨-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨

ورقة عمل مقدمة من باراغواي باسم السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها

عناصر موقف السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

١ - نحن البلدان التي تشكل الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والذخائر التابع للسوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها، والتي تعمل معاً، نقر بالقيمة الهائلة لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها كوسيلتين للتصدي لآفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر بطريقة شاملة ومتعددة الأبعاد، وكذلك بأوجه التقدم المحرزة في إطارهما.

٢ - ونود أن نعرب، في المقام الأول، عن قلقنا إزاء الآثار الناجمة عن القيام بطريقة غير مشروعة بصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن الذخائر والأجزاء والمكونات، والاتجار بها. والعواقب هي من أنواع مختلفة في المجالات الأمني والاقتصادي والاجتماعي، كما أنها تولد آثاراً مزعزعة للاستقرار بسبب التكديس المفرط للأسلحة وتعرقل إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في بلداننا.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - ونلاحظ أيضا أن للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أثر بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالسلام والعدالة وسيادة القانون، والحد من الفقر، والنمو الاقتصادي، والصحة، والمساواة بين الجنسين، وبناء مدن ومجتمعات محلية آمنة.

٤ - وفي هذا الصدد، نتفق مع المعايير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٢٢٠ (٢٠١٥) بشأن التكلفة البشرية لعمليات النقل غير المشروعة للأسلحة. إنه موضوع هام جدا بالنسبة لمجتمعاتنا، ويجعل من الضروري تكميل وتنسيق الجهود للتعامل معه.

٥ - وعند التفكير في تنفيذ برنامج العمل على المستوى الوطني، يجب أن نؤكد أولاً على أن تقديم التقارير الوطنية بشكل دوري يمثل أداة أساسية ومفيدة للغاية حتى نتمكن من معرفة درجة التقدم فيما يتعلق بتنفيذ أحكام برنامج العمل. ولا تسمح التقارير فقط بتبادل المعلومات، بل تكون أيضا أساسا للتعاون والتنسيق فيما بين الدول من أجل تنفيذ أفضل للبرنامج والاعتراف بالاحتياجات.

٦ - ونعتقد أنه ينبغي تحسين فائدة هذه التقارير بالنسبة لهذه الأغراض، واستكشاف إمكانية إنشاء آلية تسمح بالربط بين العروض من الموارد والاحتياجات من حيث التعاون والمساعدة.

٧ - وفيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ودورها في تنفيذ برنامج العمل، فإن لها وظيفة هامة تؤديها في مجالي التعاون وتنسيق المساعدة، وكذلك في تبادل الممارسات والخبرات الجيدة على المستوى الوطني.

٨ - ويمكن للفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والذخائر التابع للسوق الجنوبية المشتركة والبلدان المنتسبة إليها أن يكون مثالاً لكيفية معالجة أحكام برنامج العمل على المستوى دون الإقليمي. وظل الفريق يشكل ركيزة لتبادل الخبرات الوطنية، والعمل على التعاون وتنسيق السياسات، وبالتالي التصدي بفعالية للاتجار غير المشروع.

٩ - وينبغي أيضا إبراز عمل المراكز الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والاستفادة منه عندما يتعلق الأمر بتوجيه الاحتياجات من حيث بناء القدرات وتدريب الخبراء وكذلك في تبادل الخبرات والمعلومات.

١٠ - وفيما يتعلق بدور المرأة، نود أن نعيد التأكيد على الافتراضات الرئيسية لقرار الجمعية العامة ٥٦/٧١ بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والالتزام بتطبيقهما. ولم يتم القيام بعد بتعميق إدماج نهج جنساني يعزز المساواة بين الرجل والمرأة في تطبيق برنامج العمل.

١١ - ونعتبر أن المؤتمر الاستعراضي الثالث هو فرصة لتناول مناسب لموضوع الذخائر، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذه الصلة معترف بها في جميع الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية. وفي العديد من الحالات، لا سيما في مناطق النزاع التي توجد فيها بالفعل كمية كبيرة من الأسلحة المتداولة، تكون مراقبة تدفق الذخائر بنفس درجة أهمية وإلحاح مكافحة الاتجار بالأسلحة نفسه أو بدرجة أكبر منه. وينبغي أن يؤكد المؤتمر الثالث بوضوح على أن أحكام برنامج العمل، لا سيما فيما يتعلق بصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحيازتها وتخزينها والاتجار بها، تنطبق أيضا على الذخائر ذات الصلة. وهناك تدبير آخر ندعو إلى النظر فيه هو تناول

موضـــوع الأنظمة المتعلقة بالذخائر في إطار اجتماعات الخبراء الحكوميين التي يمكن أن تعقد في إطار متابعة المؤتمر الاستعراضي.

١٢ - وبالمثل، نعتبر أن عملية اسـتعراض برنامج العمل يجب أن تسـهم في التفكير في حظر عمليات النقل غير المرخص لها إلى جهات فاعلة من غير الدول، لا سـيما في حالات النزاع. وبالنظر إلى أن الأسـلحة الصـغيرة والأسـلحة الخفيفة لها عمر نافع طويل جدا، فلهذه العمليات غير المرخص لها عواقب سلبية طويلة الأجل ولا يمكن التنبؤ بها، مما يتسبب في عدم الاستقرار ويغذي السوق غير المشروعة.

١٣ - وأدت التطورات في مجال التصنيع والتكنولوجيا والتصميم فيما يتعلق بالقيام بفعالية بوسـم الأسـلحة الصغـيرة والأسـلحة والخفيفة وتسـجيلها وتعقبها إلى ضـرورة إحـداث تغيـيرات عميقـة في التشريعات ومراقبة المواد في جميع بلداننا، ولا سيما فيما يتعلق بالوسم والتعقب.

١٤ - وكان تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام ٢٠١٤ عن التطورات في مجال التكنولوجيا وأثرها على الصـك الدولي للتعقب (A/CONF.192/BMS/2014/1) واضـحاً في اسـتنتاجاته. فالتحديات آخذة في الكبر بسـبب التطورات، وأصـبح توافر التكنولوجيات لمواجهة الاتجاهات الجديدة بالغ الأهمية. ويجب أن نسـمح لجميع الدول بالتمتع بفوائد هذه التكنولوجيات الجديدة والوصـول إليها بشـكل متسـاوٍ، حتى تكون فعالة في التصدي لهذه التحديات البالغة التعقيد.

١٥ - ويتزايد كل من آثار هذه التطورات التكنولوجية وتأثيرها على تطبيق برنامج العمل وعلى وجه الخصـوص الصـك الدولي للتعقب. وهناك فجوة تكنولوجية تجعل من الصـعب في حالات كثيرة تنفيذ أحكامهما بشـكل صـحيح وفعال. وفي مواجهة ذلك، يمكن لأدوات مثل التعاون والمسـاعدة التقنية أن تقدم حلولا، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للدول وإشراك السلطات الوطنية. وهذا فقط هو الذي يمكن أن يضـمن الفعالية والتنسـيق عند نقل التكنولوجيا أو تبادل الخبرات، بغية تحسـين الوسـم والتسجيل والتعقب.

١٦ - وعلاوة على ذلك، نعتبر أن الصـك الدولي للتعقب لا يزال صـالحا ومجديا في الوقت الحاضـر، ويجب على الدول أن تضمن تنفيذه بالكامل. وفي هذا الصدد، لا ينبغي أن تقتصر عملية متابعة برنامج العمل على النظر في طرق تحديثه في ضـوء التطورات التكنولوجية الأخيرة فحسـب، بل ينبغي أيضـا أن تنظر في سبل لتعزيزه، مثل تحويله إلى صك ملزم قانونا وإدراج أحكام متعلقة بالذخائر في نطاقه.

١٧ - ومع ذلك، ينبغي أن تسـتند المناقشـة بشـأن تحديث برنامج العمل والصـك الدولي للتعقب في ضـوء ظهور تكنولوجيات جديدة إلى فهم أن فرض قيود على النقل المشـروع لهذه التكنولوجيات والمواد المرتبطة بها لن يكون مقبولاً.

١٨ - وكما نوقش خلال الاجتماع الثاني للخبراء الحكوميين المفتوح باب العضـوية المعني بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسـلحة الصـغيرة والأسـلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، يمس أثر التطورات التكنولوجية الجديدة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الدولَ بطريقة مختلفة، ونعتقد أنه يجب تعميق دراسـة وتحليل هذا الاتجاه والتحديات التي يمثلها في إطار هذا المؤتمر الاستعراضي الثالث.

١٩ - ونعتبر أنه من الضروري مواصلة تعزيز وتعميق أعمال التعاون والمساعدة التقنية بين الدول. فلا يمكن لأي بلد التعامل مع هذه المسائل بمفرده، نظرًا لتعقيدها الشديد. وتبادل الخبرات والمساعدة في بناء القدرات بطريقة أفقية هو إحدى الأدوات *الأساسية* لتنفيذ برنامج العمل.

٢٠ - والمسائل المتعلقة بالتعاون والمساعدة هي نقطة رئيسية في جدول أعمال هذا الاجتماع. ولقد ظلت بلدان السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها تعمل في هذا الإطار لسنوات عديدة، ونعتقد أنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه.

٢١ - ويشكل تبادل المعلومات بشأن صنع الأسلحة النارية والذخائر والاتجار بها بطريقة غير مشروعة أداة مفيدة للمضي قدما في التعامل مع هاتين المسألتين. وكذلك الشأن بالنسبة لوجود سجل للمشترين والبائعين للأسلحة النارية والذخائر في كل بلد. وعلى مستوى السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها، عملنا على تنفيذ مبادرات من هذا النوع على مدى السنوات القليلة الماضية. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد مذكرة التفاهم لتبادل المعلومات بشأن تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ يعزز برنامج العمل وكذلك الصك الدولي للتعقب.

٢٢ - وتحسين الضوابط المتعلقة بمراقبة عمليات النقل، وتنسيق المتطلبات عند الإذن بعمليات النقل ومراقبتها وتبادل المعلومات تدابيرٌ أساسية لمنع التحويل إلى وجهات غير مشروعة، كما أنها تعزز التعاون في مجال مراقبة الحدود. وفي السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها، نظن أنه ينبغي أن توجه الجهود أيضا نحو تحقيق هذا الهدف، كما ينبغي تعزيز هذه الجهود.

٢٣ - ولذلك يجب أن ندرس الطرائق التي يمكن بها جعل هذا التعاون قابلا للتطبيق، ولا سيما بطريقة تسهل نقل التكنولوجيا والتدريب، من أجل تعزيز القدرات الوطنية لأجهزة المراقبة، وإدارة الترسانات والودائع من الأسلحة والذخائر والتعامل الآمن معها، ونقلها.

٢٤ - ونعتقد أن هناك موضوعا آخر ذا صلة ينبغي لنا النظر فيه هو أوجه التكامل بين مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر.

٢٥ - ويشكل برنامج العمل، إلى جانب الصك الدولي للتعقب وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومعاهدة تجارة الأسلحة، بالنسبة للدول الأطراف، والصكوك والآليات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، إطاراً قانونياً في مجال المراقبة فيه العديد من أوجه التكامل والنقاط المشتركة التي يجب دراستها بشكل معمق، بهدف المساهمة في تحسين تنفيذها على الصعيد الوطني.

٢٦ - وتعيين جهات الاتصال المعنية بهذه الصكوك وتبادل المعلومات بالغا الأهمية لتعميق هذا التكامل.

٢٧ - وفي الختام، وإذ ننظر إلى مستقبل تنفيذ برنامج العمل، نرى أنه من الضروري تعميق المناقشات بشأن أثر التكنولوجيات الجديدة وأهمية التعاون والمساعدة التقنية الفعالة والمنسقة، المبنية على احتياجات الدول التي تطلبها، والتي تسمح بالامتثال لأحكام برنامج العمل وصك التعقب.